المسألة الديمغرافية لدى الفكر الخلدوني

د. فضيلة شعوبي، جامعة الوادي – الجزائر

د. عادل سيدي يخلف، جامعة تلمسان – الجزائر

fadilach1@gmail.com /bioadel2005@yahoo.fr

ملخص:

ينسب العديد من الديمغرافيين جذور نظرية الانتقال الديمغرافي إلى الأمريكي وارن تومسون سنة 1929، ويجري الاعتقاد بتطويرها على يد كلاً من أدولف لندري وفرانك نوتستاين، والحقيقة أن مثل هذا الطرح قد احتل حيزا هاما لدى الفكر الخلدوني؛ فابن خلدون (1332-1406م) سبق بمُقدمته الشهيرة الغرب في تحليله لمراحل نمو السكان، إذ أنه قسم هذا النمو لمراحل شبيهة إلى حد ما بالتقسيم الذي نادت به نظرية الانتقال الديمغرافي الحديثة، وعليه يمكن اتخاذ المقدمة ركيزة نبحث فيها عن ابن خلدون الديمغرافي الذي سبق زمانه. ونستعرض في هذه الورقة البحثية عرضا شاملا للنظرية الحديثة، وذلك بتناول جذورها المنسوبة لهؤلاء الغربيين لنعرج بعد ذلك على الفكر الديمغرافي الخلدوني ونستدل بعدها على سبقه وتمهيده لهاته النظرية.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمغرافي، المواليد، الوفيات، الخصوبة.

The demographic issue with Khaldunien thought

Abstract :

Many demographers attribute roots of demographic transition theory to the American **Warren Thompson** in 1929 and believe that is developed by **Adolphe Landry and Frank Notestein**. In reality, such proposal occupied an important place in Khaldunien thought. Ibn Khaldun (1332-1406) have preceded west in his famous preface by his analysis of population growth stages, he divided this growth to steps similar to those described in the modern theory of demographic theory. For this, we can consider his preface as a basis to research on Ibn Khaldun the demograph who precede his time. In this paper we review a global description of modern theory, by addressing its roots affiliate to the western. After, we made a detour on demographic Khaldunien thought, with a deduction on its earliness over the theory.

Keywords: demographic transition, natality, mortality, Fertility.

مقدمة

يعد نمو السكان من أبرز الظواهر الديمغرافية أهمية في العصر الحديث، لذلك عادة ما تكتسيه الدراسات ذات الطابع الديمغرافي، بل من بين الأسباب التي دفعت الباحثين إلى التركيز على دراسة العوامل المؤثرة في تغير السكان ونموهم، هو تزايد عددهم أو تناقصه في المجتمع، ويلخص الديمغرافيون عوامل هذا النمو في عاملين اثنين هما المواليد والوفيات؛ إذ يمثل الأول عامل الزيادة في المجتمع، بينما يمثل الثاني عامل التناقص فيه. والحقيقة أن تناول مثل هذه القضايا السكانية قديم قدم الحضارات البشرية، فلم يخفى عن العلامة العربي ابن خلدون مثلاً بحوثا من هذا القبيل، ليشكل منها نظرية عن الدورة السكانية للمجتمعات البشرية، والتي أخذت فيما بعد شكلا آخرا وصيغة جديدة تمثلت في نظرية الانتقال الديمغرافي الشهيرة، وذلك لاعتمادها الأسلوب العلمي في تفسير التغيرات السكانية للمجتمع وهو ما جعلها تبدو لنا جديدة في أيامنا هذه. وعليه سنقدم في مداخلتنا هذه توضيحا للجذور الحقيقية لهاته النظرية والتي نسبها الغرب إلى مفكريه من أمثال تومسون وأدولف لاندري ونوتستاين، وذلك بعد التعرف على ما جاء فيها والأسس التي تقوم عليها.

1- نظرية الانتقال الديمغرافي

يستخدم العديد من الباحثين في مجال السكان نظرية الانتقال الديمغرافي، والتي تعتبر من أكثر النظريات الحديثة شُهرة في علم السكان، ذلك أنها تمنح الباحث إطارا نظريا يُمكنه من تحديد وفهم التغيرات السكانية للمجتمع، وقد قدَّمها أصحابها سعيًا منهم لملء الفراغ النظري للدراسات السكانية. و"تشرح هذه النظرية الشهيرة العلاقة بين معدلات المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام، وقد استخدمت لتفسير آلية معدلات النمو السكاني في دول أوروبا الغربية" (هاشم نعمة، ف. 2012: 6). هاته الدول التي يُعتقد أنها مرت بثلاث مراحل تطورية مختلفة، حيث انتقلت مع مرور الوقت من مرحلة معدلات مواليد ووفيات مرتفعة إلى مرحلة تنخفض فيها هذه المعدلات.

أ) جذور نظرية الانتقال الديمغرافي

تشير العديد من الدراسات السكانية إلى أن التصور النظري للانتقالية الديمغرافية ظهر مع بدايات القرن العشرين عندما حاول بعض الباحثين وصف الدول وفقًا لمعدلات النمو السكاني، والذي يتولد عن التغيرات الحاصلة في معدلات المواليد والوفيات، لذلك فقد "صيغت النظرية لأول مرة وبشكل كامل من طرف تومسون Thompson عام 1929، ودُرست العناصر الرئيسية من جانب الديمغرافي الفرنسي أدولف لندري Landry عام 1934" (هاشم نعمة، ف. 2012: 6)، لكن صياغتها المتكاملة وضعها الاقتصادي الأمريكي نوتستاين عام 1945.

بعد تجميع شامل لبيانات ديمغرافية خاصة ببعض الدول الأوربية حول المواليد والوفيات ودراستها من طرف وارين تومسون Warren Thompson عام 1929، توصل إلى أنه يمكن تقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات أساسية وفقا لنمط النمو السكاني الذي تتبعه، وقد جاءت تقسيماته لهذه الدول كما يلي:

1- المجموعة (أ) وتشمل شمال وغرب أوروبا، وقد بينت نتائج الدراسة أن هذه الدول انتقلت من معدلات نمو طبيعية للسكان مرتفعة إلى معدلات منخفضة، وذلك خلال الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر إلى عام 1927، وبسبب هذه المعدلات المنخفضة للنمو يمكن أن تصطدم هذه الدول بنمو طبيعي سالب يوشك أن يؤدي بها إلى الفناء.

2- المجموعة (ب) وتشمل إيطاليا واسبانيا وسلوفاكيا في وسط أوروبا، وبينت نتائج الدراسة أيضا أن هذه الدول تتميز بمعدلات منخفضة للمواليد والوفيات وبالتالي بمعدل نمو سكاني منخفض، واعتقد تومسون أن معدل الوفيات سيواصل انخفاضه بوتيرة أسرع من انخفاض معدل المواليد، كما بدا له أنه وخلال الثلاثين إلى الخمسين عاما الماضية قد عرفت هذه الدول ظروفا مشابهة لما كانت عليه المجموعة السابقة.

3- المجموعة (ج) وتشمل باقي دول أوروبا الغربية، حيث لم تكن هنا الصورة واضحة المعالم لتومسون فيما يتعلق باتجاه معدلي المواليد والوفيات، بل يمكن للنمو السكاني أن يستمر إلى أن يحقق حد الكفاف.

في عام 1945 قام فرانك نوتستاين بإعادة تناول ما درسه تومسون حيث اقترح إعطاء المسميات الآتية للمجموعات الثلاثة:

1- المجموعة الأولى أسماها الانخفاض الملموس.

2- المجموعة الثانية أسماها النمو التحولي.

3- المجموعة الثالثة أسماها النمو المرتفع.

استنادا إلى الجهود السابق ذكرها في محاولة فهم اتجاهات السكان والتغيرات السكانية للمجتمعات برز مفهوم الانتقال الديمغرافي، "وكان إطلاق هذا المفهوم محاولة للتنظير لهذا التحول الديمغرافي الكبير، ودراسة أسبابه وأبعاده وتأثيراته المستقبلية العميقة على البنية الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات دول أوروبا الغربية." (هاشم نعمة، ف. 2012: 7)

لم تتوقف الأبحاث حول الانتقالية الديمغرافية عند هذا الحد، بل تطورت من حالة وصف للنمو السكاني إلى التأكيد على أن كافة المجتمعات السكانية تعيش عملية انتقال ديمغرافي كل بحسب معطياته، فهي بذلك لم تقتصر على الدول الغربية وحسب، بل تعدت إلى الدول النامية لتصبح بعدها نظرية عالمية تركز على الحدود المجالية لفترات ارتفاع أو انخفاض محددات النمو السكاني من مواليد ووفيات وكذا تحديد الأسباب والعوامل المحددة لهذا النمو، هذا وقد قسم الباحثون مراحلها إلى أربعة مراحل اعتمادا على حركتي الخصوبة والوفيات، التي تنتقل معها المجتمعات من مرحلة تتصف بارتفاع لكليهما إلى مرحلة تنخفض فيها معدلات الخصوبة والوفيات مع تفاوت في بداية هذا الانخفاض لصالح الوفيات، وبناءًا عليه يمكننا إيجاز مراحل الانتقالية الديمغرافية فيما يلي:

ب) مراحل الانتقال الديمغرافي

المرحلة الأولى

وتعرف بمرحلة النمو السكاني البطيء وتتسم بمعدلات مواليد ووفيات جدٌّ مرتفعة، وتوازنهما أدى إلى نمو ضعيف للسكان؛ ارتفاع معدلات الوفيات يعود إلى انخفاض مستوى الخدمات الصحية وبرامج التطعيم وكذا المجاعات والأمراض وغيرها من العوامل التي تدفع بالمجتمع إلى تبنى سياسة للحفاظ على الخصوبة عند قيمها العليا بُغية تعويض الوفيات، "وقد مرت كل شعوب العالم بهذه المرحلة التي سادت العالم في كل أجزائه حتى القرن السادس عشر تقريبا" (حماد، ع، ق، شقفة، ح. 2015: 103) ولا تزال بعض الشعوب إلى اليوم تعيش هذه المرحلة مثل "وسط وشرق أفريقيا والمجتمعات البدائية في جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية والوسطى"(إبراهيم أحمد، س. 1997: 48)

المرحلة الثانية

وتسمى بمرحلة الانفجار السكاني، وتتميز بنمو سريع للسكان يرجع إلى انخفاض ملحوظ في نسب الوفيات (15-25 بالألف) مع بقاء نسب المواليد مرتفعة (40-50 بالألف)، فتتسع الهوة بين المواليد والوفيات، وبالتالي ترتفع نسبة الزيادة الطبيعية لتتجاوز أحيانا 2.5% سنويا. "ويعد التطور التكنولوجي الكبير من أهم العوامل التي مكنت الدول من الدخول إلى المرحلة الثانية، حيث استطاعت بواسطته أن تسيطر على الأمراض الوبائية وأن تخفض من معدل الوفيات بها في فترة قصيرة مع بقاء معدل المواليد مرتفعا" (فتحي محمد، أ. 1989: 133) "فالشعوب في هذه المرحلة ومع وجود الاستقرار واستتباب الأمن وانتشار التعليم والتقدم التقني تدخل في ميادين الطب والزراعة والصناعة، وهذا كله يؤدي إلى انخفاض معدلات الوفيات"(حماد، ع، ق، شقفة، ح. 2015: 103)

المرحلة الثالثة

وتعرف هذه المرحلة بمرحلة التزايد السكاني المتأخر أو التدني في النمو السكاني، وفيها تستمر الوفيات بالانخفاض وتبدأ معدلات المواليد في التراجع، وينخفض معدل النمو السكاني بعد أن كان قد وصل أقصاه في المرحلة السابقة، وفي هذه المرحلة يأخذ أفراد المجتمع بمحاولة التحكم في مستويات المواليد استجابة لانخفاض معدلات الوفيات، "وذلك عن طريق استعمال وسائل منع الحمل الحديثة وارتفاع معدلات التعليم خاصة تعليم المرأة" (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية. 2012: 70)، وتمر بهذه المرحلة معظم الدول المتقدمة وبعض الدول النامية التي أخذت بطرق تحديد النسل وتنظيم الأسرة.

المرحلة الرابعة

وهي المرحلة الأخيرة من الدورة الديمغرافية وتعرف بمرحلة النضج السكاني، وفيها تواصل معدلات الخصوبة انخفاضها إلى أدنى مستوياتها، حتى أنه بإمكانها أن تصل إلى حد الإحلال أو دون ذلك (2.1 طفل/ لكل امرأة)، كما تتناقص الوفيات إلى أدنى مستوياتها ويقل معها تبعا لذلك النمو السكاني "حيث يتراوح بين 0.5 و1 بالمائة سنويا كما هو الحال في معظم دول شمال وغرب أوروبا. وفي أقصى حدود هذه المرحلة قد يحدث نقص طبيعي للسكان كما حدث في فرنسا مثلا بين عامي 1934-1938" (فتحي محمد، أ. 1989: 134).

ومن أهم مميزات هذه المرحلة طول متوسط العمر عند الإنسان ليبلغ 70 سنة أو أكثر، بالإضافة إلى "ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الشيوخ وانخفاض نسبة الأطفال إلى مجموع السكان" (حماد، ع، ق، شقفة، ح. 2015: 104) وبذلك تكتمل في هذه المرحلة عملية التحول الديمغرافي، "وبالرغم من أنه يمكن التنبؤ بأن كثيرا من الدول ستصل إلى المرحلة الرابعة في النهاية، إلا أن ذلك الانتقال المرحلي يرتبط بتغيرات كبيرة في التركيب الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول يُمكنها من الهبوط بمعدلات المواليد والوفيات إلى المستوى المنخفض السائد في دول المرحلة الرابعة من الدورة الديمغرافية" (فتحي محمد، أ. 1989: 135).

عموما إن نظرية الانتقال الديمغرافي ما هي إلا اهتمام بمختلف الأطوار التي مرّ بها النمو الديمغرافي في أوروبا، ويمكن تطبيقها على باقي دول العالم التي سوف تشهد نفس المراحل، ولهذا السبب غزت هذه النظرية الدراسات السكانية بصورة مذهلة، لتبدأ بعدها محاولات كثيفة وجادَّة إبَّان ثمانينات القرن الماضي للعديد من الباحثين الديمغرافيين من أجل إحياء وإنقاذ هذه النظرية، لأن الانتقال الديمغرافي في الدول المتقدمة أو النامية أمرٌ معقد.

2- الانتقال الديمغرافي عند بن خلدون

رأينا فيما سبق كيف أن الانتقال الديمغرافي هو صيرورة حتمية تمرُّ بها معظم الدول المتقدمة وحتى النامية منها، ويمكن أن تطول مدة هذا الانتقال أو تقصر بحسب درجة تطور البنية الاجتماعية-الاقتصادية للدول. والحقيقة أن هذه الخاصية لا تقتصر على المجتمعات الحالية وحسب بل تمتد جذورها إلى الأمم الفارطة، لذلك لم تخلو كتابات المفكرين والباحثين القدامى من تناول مثل هذه القضايا الديمغرافية، فعلى غرار المفكر العربي ابن خلدون الذي أسهم بشكل كبير في إثراء المعرفة العلمية السكانية، كان من المدهش أن يتوصل في تفكيره إلى ما يُعرف اليوم بنظرية الانتقال الديمغرافي.

سنمهد في هذا الجزء من هذا البحث بتعريف وجيز لحياة ابن خلدون وما اكتنفه من ظروف واضطلع به من أعمال ساعدته على استخلاص أفكاره السكانية، لنحدد بعد ذلك مراحل الانتقالية الديمغرافية التي ذكرها هذا العلامة في مؤلفه المقدمة، محاولين بذلك المقارنة بينها وبين ما جاء به المفكرون من بعده، وستبدو لنا هذه الأمور شواهد على عبقريته، حتى أن معاصروه وكذا الذين جاؤوا من بعده على مدى القرون الأربعة التالية له، لم يتمكنوا من أن يتابعوه في تفكيره، فضلا على أن يحاولوا تكملة بحوثه وتنقيحها.

أ) العوامل المؤثرة في فكر بن خلدون

لا يمكن لأفكار المرء أن تولد من عدم، بل يحصل عليها تدريجيا بناءا على تراكمات يعيشها الفرد في المجتمع ويخضع لها. فعادة ما تقترن أفكارنا بطبيعة العالم الذي نعيش فيه وتتحدد وفقا للظروف التي تمليها علينا البيئة المحيطة بنا، فنتأثر بما حولنا ليكتشف بعضنا أسرارا قد تغيب عن البعض الآخر، ويندرج ذلك كله ضمن فطنة وذكاء الفرد الواحد منا وقوة انتباهه وملاحظاته وإدراكه لما يجري حوله، لذلك فقد تأثر ابن خلدون بمصطلح عصره وأحداثه، واستخدم ذلك المصطلح وتلك الأحداث من دون تمييز حتى صار من العلماء الذين تفخر بهم الحضارة الإسلامية.

وبصدد الحديث عن الانتقالية الديمغرافية عند ابن خلدون يكفينا النظر إلى عصره لنلمس حقيقة واقعه الذي انطلق منه في كتاباته في هذا الشأن، إذ أن جملة الظروف التي لابست حياة ابن خلدون أبرزت الحس العام بأفكاره السكانية في عالم تسوده الفتن والاضطرابات علاوة على الأمراض الوبائية كالطاعون الجارف الذي أودى بحياة العديد من السكان.

ولد ابن خلدون بتونس عام 1332 من أسرة تتصف بالعلم والأدب، شغل أجداده في الأندلس وتونس مناصب سياسية ودينية مهمة وكانوا أهل جاه ونفوذ. ولم تكن حياة ابن خلدون حياة هدوء واستقرار، بل كانت حياة صاخبة مضطربة، تفيض بما كان يخوضه من مغامرات، ويصيبه من كوارث. فقد "نشأ في عصر اتصف بالانحلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ففي أيامه بدأ ظل الدولة العربية الإسلامية يتقلص عن الأندلس، وكانت الثورات والفتن تعم شمال إفريقيا نتيجة للتقسيمات الإقليمية وتفشي العصبيات النسبية. وفي المشرق كان تيمولنك يجتاح الشام بجحافله وجيوشه ويهدد مرة أخرى العرب في وطنهم الكبير، بالإضافة إلى ما تعرض له عرب المشرق من طغيان الأعاجم وارتقائهم إلى مناصب الملك والأمارة يسوسون بلاد العرب ما جعل العربي بحق غريبا في بلاده" (محمد الدرويش، ع، ا. 2004: 55)، وعليه فقد نشأ ابن خلدون وترعرع على أنغام ذهاب أمجاد أسرته، وتفكك دولتهم، الأمر الذي جعله يقضي "قرابة الخمسة وعشرين عاما من حياته متنقلا بين بلاد المغرب الأدنى والأوسط وبعض بلاد الأندلس" (علي عبد الواحد، و. دون سنة نشر، 9).

لقد كان من بين أهم الأحداث المميزة لعصر مفكرنا هذا، هو حادث الطاعون الذي انتشر في معظم أنحاء العالم شرقيه وغربيه، والذي راح ضحيته والديه وأساتذته، وقد أطلق ابن خلدون على هذا الوباء اسم "الطاعون الجارف" لأنه طوى البساط بما فيه على حد تعبيره، وقد ذكره في مقدمته قائلاً: "لم أزل منذ نشأت وناهزت مكبًّا على تحصيل العلم حريصا على اقتناء الفضائل متنقلا بين دور العلم وحلقاته، إلى أن كان الطاعون الجارف، وذهب بالأعيان والصدور وجميع المشيخة، وهلك أبواي رحمهم الله". (وافي علي ،ع، و. 2014: 46).

اعتزل ابن خلدون الحياة أواخر أيام عمره، ليتفرغ للكتابة والتأليف وذلك بتسجيل ملاحظاته ومشاهداته فخرج لنا بمقدمته الشهيرة، واتخذ من العلم طريقا وبه ختم حياته عام 1406 م، واستطاع بتلك التجربة القاسية من حياته أن يمتلك صرامة موضوعية في البحث والتفكير، وسعة اطلاع على ما كتبه القدامى على أحوال البشر. وقد كان ذهنه المتوقد وتفكيره الناضج واستعداده العلمي خير دافع له على التعمق في الظواهر السكانية، ويبقى ابن خلدون هذا المعجزة العربية، شاهدا اليوم على عظمة الفكر العربي والإسلامي المتميز بالدقة والجدية العلمية والقدرة على التجديد لإثراء الفكر الإنساني.

ب) ملامح الفكر الديمغرافي الخلدوني

يعد ابن خلدون من أوائل المفكرين الذين تناولوا في كتاباتهم قضايا السكان، وبدت أفكاره السكانية واضحة في العديد من فصول مقدمته، فهو وإن لم يفرد فصلا خاصا للمسألة السكانية إلا أن القراءة المتأنية للكتاب الخلدوني تمكن الدارس لعلم السكان من استنتاج بوادر فكر سكاني، هذا الفكر الذي يعد إرث مشترك للإنسانية جمعاء كان من الممكن أن يتطور لو تواصلت الدراسات وتعمقت بعد ابن خلدون. وفيما يلي سنحاول حصر بعض المواضيع السكانية التي تناولها ابن خلدون بالبحث دون أن ندعي أننا سنوفيها حقها، وكيف نستطيع ذلك وفي كل يوم نكتشف الجديد حول هذا العلامة.

ممَّا يُذكر عن ابن خلدون أنه "تحدث في كتابه الأول «العمران البشري»، عن القضايا السكانية، مركزا بذلك على أهمية العنصر السكاني الذي اعتبره من المقدمات الأساسية في ازدهار الأمم ونهضتها الاقتصادية والاجتماعية. فازدهار العلوم والصناعات وتوفر الخيرات المادية والثقافية مرتبط بالعنصر السكاني وكثافته، هذا وقد اعتبر ابن خلدون أن هناك علاقة بين التدهور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفوضى السياسية وبين النقص السكاني" (طعم الله، خ. على الموقع https://ar-ar.facebook.com).

وحين يذكر ابن خلدون مصطلحات مثل؛ الموتان وضعف التناسل وكثرته وهجرة سكان البدو وزيادة عدد السكان الذي يؤدي إلى تقسيم العمل فما هو إلا حديث عن أمور أساسية يتناولها كل باحث ديمغرافي. وإذا ما ذكرنا تزايد حجم السكان والذي يعد من الحقائق الديمغرافية المسلم بها وذات الأهمية البالغة في كل المجتمعات بدوها وحاضرها، يشير صاحب المقدمة إلى ذلك حين يخالف ما ذهب إليه المسعودي في أن عدد جيوش بنو إسرائيل في التيه كان ستمائة ألف أو يزيدون، وهو عدد مُضاعف من سبعون فردا لبني إسرائيل أثناء دخولهم مصر، ويعلق ابن خلدون على هذا العدد بقوله "أن هذا الرقم تحكُم القوانين التي يخضع لها التزايد السكاني بعدم إمكان صحته.... ويبعد أن يتشعب النسل في أربعة أجيال إلى مثل هذا العدد" (وافي علي،ع، و. 2014: 194).

وبهذا الفكر وهذا المنطق يبدو أن ابن خلدون يُشابه ما جاء به العلامة الانجليزي روبرت مالتوس (1766-1843) من أفكار سكانية، هذا العلامة الذي كثيرا ما يُنسب إليه الفضل الأول للاهتداء إلى الجانب العلمي في تزايد السكان على اعتبار أنه

قد أشار إلى ظاهرة تزايدهم صراحة عام 1803 حينما قال بأن الرخاء يؤدي إلى زيادة عدد السكان؛ إلا أن نسبة الزيادة في السكان تفوق نسبة الزيادة في المواد الغذائية، وذلك لأن السكان في اعتقاده يتزايدون بمتوالية هندسية بينما تتزايد المواد الغذائية بمتوالية عددية، ولن يتحقق التوازن إلا بنقص عدد السكان من خلال بعض الأزمات الاقتصادية على حسب وصف مالتس.

يُظهر إمعان الفكر في مقدمة ابن خلدون أن هناك اختلاف بينه وبين ما ذهب إليه مالتوس في أن نهاية الدولة يكون بسبب نقص الغذاء، بينما يذهب ابن خلدون إلى أن نهايتها يكون عن طريق الانغماس في الشهوات والترف وضعف العصبية.

والواقع أن مقدمة بن خلدون قد سبقت في الظهور كتاب مالتوس في تزايد السكان بأربعة قرون، وأشارت في صراحة إلى قوانين تزايد السكان كما أشارت إلى العوامل التي تحد من هذه الزيادة، والتي من أهمها الظروف والأحداث الطبيعية كالأوبئة والقحط وما ماثل ذلك " (وافي علي ،ع، و.2014: 66).

وعليه فإن النظرية الحديثة للسكان والتي يعتبر مالتوس واضعها الأول لم تُخلق من عدم بل يمكن اعتبارها تتويجا لجهد فكري غابر في تاريخ الإنسانية مهَّد له بن خلدون الذي كان سابقا في بحوث مقدمته لتفكير عصره بعدة مراحل.

ج) مراحل الانتقال الديمغرافي الخلدوني

أسدى ابن خلدون إلى الفكر السكاني خدمات جليلة لا تقدر بثمن، فهو من أساتذة الفكر القلائل الذين خلفوا وراءهم تراثا منافسا للفكر العالمي، ولقد عرضنا فيما سبق بعضا من صوره الديمغرافية، وسنعرج الآن في هذا الجزء على جانب آخر مهم من الكتابات الخلدونية في مجال علم السكان، والتي غفل عنها العديد من الديمغرافيون المحدثون في مشارق الأرض ومغاربها، ويتمثل ذلك في تناوله للنظرية العالمية الشهيرة المسماة بنظرية الانتقال الديمغرافي، وفي هذا الشأن يذهب ابن خلدون إلى "أن المجتمعات تمر خلال مراحل تطورية محددة تؤثر على عدد المواليد والوفيات في كل مرحة، إذ يشهد المجتمع في المرحلة الأولى من تطوره زيادة معدلات المواليد ونقص في معدلات الوفيات بما يؤثر على نمو السكان ويزيد عددهم، وعندما ينتقل المجتمع إلى المرحلة الأخيرة من تطوره يشهد ظروفا ديمغرافية مخالفة تماما، حيث ينخفض فيها معدل الخصوبة والمواليد ويرتفع معدل الوفيات، وذلك باعتقاده في أن الخصوبة العالية في المرحلة الأولى من تطور المجتمع ترجع إلى نشاط السكان وثقتهم ومقدرتهم، أما في المرحلة الأخيرة من تطور المجتمع فتظهر المجاعات والأوبئة والثورات والاضطرابات" (مطير الشمري، ع، نغم، أ. 2012) ونعرض فيما يلي تفصيلا لهاته المراحل المذكورة، وسنحاول بذلك توضيح مدى مطابقة التقسيمات التي نادى بها ابن خلدون لما يُصرَّح به اليوم من مراحل للانتقالية الديمغرافية.

المرحلة الأولى

وتتميز هذه المرحلة بزيادة معدل الخصوبة والمواليد وانخفاض معدل الوفيات وهي الفترة التي تُستغرق للانتقال من طور البداوة إلى طور الحضارة أي من حياة البساطة والاقتصار على الضروري من العيش، إلى حياة الرفاهية والتفنن في الترف وهو ما يعني استمرار هذه المرحلة إلى أن تبلغ الحضارة أوجها. وهو أمر طبيعي لأنه في مرحلة بناء الدول تكون هناك حاجة ملحة لعدد كبير من السكان، فمراتبها واتساع ايَّالتها مرهون بقوة العصبية التي إنما هي بكثرة العدد ووفوره، ولذلك كان "عظم الدولة واتساع نطاقها وطول أمدها، على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة" (الجابري، م، ج. 1994: 246). هذا علاوة على أن الترف بحسب ابن خلدون "يزيد الدولة في أولها قوة إلى قوتها" (وافي علي ،ع، و.2014: 342)، ويعلل ذلك بقوله: "...والسبب في ذلك أن القبيل إذا حصل لهم الملك والترف كثر التناسل والولد والعمومية فكثرت العصابة واستكثروا أيضا من الموالي والصنائع

وربيت أجيالهم في جود ذلك النعيم والرفه فازدادوا به عددا إلى عددهم وقوة إلى قوتهم بسبب كثرة العصائب حينئذ بكثرة العدد" (وافي علي ،ع، و. 2014: 342).

ويذكر أيضا في هذا الشأن في الفصل الحادي والخمسين من المقدمة أن "الدولة في أولها لا بد لها من الرفق في ملكتها والاعتدال في إيَّالتها إما من الدين إن كانت الدعوة دينية أو من المكارمة والمحاسنة التي تقتضيها البداوة الطبيعية للدول، وإذا كانت الملكة رفيقة محسنة انبسطت آمال الرعايا، وانتشطوا للعمران وأسبابه فتوفَّر، ويكثر التناسل، وإذا كان ذلك كله بالتدريج، فإنما يظهر أثره بعد جيل أو جيلين في الأقل" (الزغبي، أ. 2001: 337).

إن التفكر فيما يرويه صاحب المقدمة يوحي بشبه كبير بينه وبين ما جاء به الديمغرافيون المحدثون وعلى رأسهم نوتستاين فيما يخص المرحلة الثانية من مراحل نظرية الانتقال الديمغرافي، والتي تنص على تراجع معدل الوفيات لينخفض عمَّا كان عليه في السابق مع بقاء معدل المواليد مرتفعا، إلا أنه تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف في تحديد أسباب ذلك، فيبدو أن العامل المهم عند ابن خلدون في زيادة المواليد هو الملك والترف بينما يتلخص هذا العامل عند نوتستاين في ارتفاع مواليد المرحلة الأولى لتعويض الانخفاض الحاصل في الوفيات، والذي يستمر إلى غاية المرحلة الثانية ولا يمكنه أن يتراجع إلا إذا تغيرت الظروف الاجتماعية التقليدية وكذا الاقتصادية بالإضافة إلى تغير المؤسسات التي تشجع المستويات المرتفعة للخصوبة.

2– المرحلة (الأخيرة) الثانية

في هذه المرحلة تتفسخ العصبية المؤسَّسة وتفقد حلاوتها بسبب عوائد الترف الذي بلغ غايته وانحطاط الأخلاق والإنفاق الزائد، فينتقل المجتمع من تطوره وينخفض معدل الخصوبة والمواليد ويرتفع معدل الوفيات بسبب تفشي الأمراض والأوبئة وكثرة الهرج والقتل وعموم الفوضى والفساد ممَّا يقلل من نشاط السكان وينقص من خصوبتهم، وفي هذا الصدد يقول صاحب المقدمة وبالتحديد في الفصل الرابع والعشرون الذي عنوانه في أن الأمة إذا غلبت وصارت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء "ما يحصل في النفوس من التكاسل إذا مُلك أمرها عليها، وصارت بالاستبعاد آلة لسواها، وعالة عليهم، فيقصر الأمل ويضعف التناسل؛ والاعتمار، إنما هو عن جدة الأمل، ...فإذا ذهب الأمل بالتكاسل وذهب ما يدعو إليه من الأحوال، وكانت العصبية ذاهبة بالغلب الحاصل عليهم، تناقص عمرانهم" (محمد الدرويش، ع، ا. 2004: 284).

كما يعتبر ابن خلدون أن الظلم سببٌ لانقطاع النوع البشري، حيث يقول في الفصل الثالث والأربعون الذي عنوانه «في أن الظلم مؤذن بخراب العمران»: "الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم، وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري، وهي الحكمة العامة المراعاة للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة، من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، فلما كان الظلم كما رأيت مؤذنًا بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب العمران، كانت حكمة الحظر فيه موجودة" (وافي علي ،ع، و. 2014: 699).

ولعل أهم القوانين الديمغرافية التي اهتدى إليها صاحب المقدمة أن وفور العمران آخر الدولة يزيد فيها من كثرة المجاعات والوفيات ويعلل ذلك بقوله: "أما المجاعات فلقبض الناس أيديهم عن الفَلح في الأكثر بسبب ما يقع في آخر الدولة من العدوان في الأموال والجبايات، أو الفتن الواقعة في انتقاص الرعايا وكثرة الخوارج لهرم الدولة... وأما كثرة الموتان فلها أسباب من كثرة المجاعات كما ذكرناه، أو كثرة الفتن لاختلال الدولة، فيكثر الهرج والقتل أو وقوع الوباء، وسببه في الغالب فساد الهواء بكثرة العمران لكثرة ما يخالطه من العفن والرطوبات الفاسدة... فإن كان الفساد قويا وقع المرض في الرئة. وهذه هي الطواعين

وأمراضها... وإن كان الفساد دون القوي والكثير فيكثر العفن ويتضاعف، فتكثر الحُمَّيات في الأمزجة وتمرض الأبدان وتهلك. وسبب كثرة العفن والرطوبات الفاسدة في هذا كله كثرة العمران ووفوره آخر الدولة، لما كان في أوائلها من حسن الملكة ورفقها وقلة المغرم،... ولهذا أيضا فإن الموتان يكون في المدن الموفورة العمران أكثر من غيرها بكثير، كمصر بالمشرق وفاس بالمغرب..." (الزغبي، أ. 2001: 338).

وهكذا بوصول الدولة لآخر مراحلها يزيد عدد السكان ويكون هرمها وتخلفها وإشرافها على الفناء بقدر ترفها ونعمتها، ذلك أن الحضارة بحسب رأي ابن خلدون مفسدة للعمران. وفي هذه المرحلة "ترتفع الجبايات لسد نفقات حياة الترف، فينقبض الناس عن العمل والإنتاج وتكثر المجاعات والأوبئة، وترتفع الوفيات بسبب كثرة السكان من جهة وللكوارث الديمغرافية الناجمة عن اختلال الدولة واندلاع الفتن والاضطرابات الممهدة لسقوطها في أطرافها" (حالي، م. 2015: على الموقع: magazine-geo.blogspot.com).

يمكن اعتبار هذه المرحلة من الدورة السكانية لابن خلدون هي المرحلة الثالثة ذاتها من نظرية الانتقال الديمغرافي، وهذا فيما يخص تراجع مستويات الخصوبة والمواليد فقط. وحتى وإن اختلفت الأسباب المعتمدة في تفسير ذلك تبقى هذه الحوادث متماثلة بين النظريتين، ويظهر التناقض جليا بين النظرية الحديثة وبين ما قدمه العلامة الخلدوني فيما يتعلق باتجاه الوفيات؛ الأمر الذي يدفعنا إلى التريث قليلا وإعادة النظر في معطيات البيئة التي نشأت فيها كلا من النظريتين.

إن الحقيقة التي لا يمكن تفاديها هي أن الفترة التي درسها ابن خلدون لم تتوفر على عوامل وأسباب من شأنها تخفيض الوفيات في آخر الدولة، فالكوارث الديمغرافية والمتمثلة في الطاعون والمجاعات التي ضربت سكان المغرب الوسيط وغيره وأهلكتهم بكميات مفجعة خلال القرن الرابع عشر الميلادي خلفت وراءها بصمات حالكة في ذهن صاحبنا، "لذلك بدا هذا العلامة أكثر عقلانية عند تناوله لهذه الجائحة التي ربط وقوعها بهرم الدولة وبلوغ الغاية من مداها، حيث كثرة الموتان في أواخرها" (حالي، م. على الموقع: magazine-geo.blogspot.com).

وعليه فالكوارث الديمغرافية تبدو في نظر ابن خلدون وكأنها قوانين طبيعية تَنتج آثارها عند تحققها، لذلك حمَلت النظرية الخلدونية وبشكل بارز طابع العصر الذي عاش فيه صاحبها، وبصفة خاصة طابع الأحداث التي شارك فيها أو لمسها عن قرب. غير أن هذه الحقيقة لم تكن موجودة خلال الفترة المدروسة من طرف نوتستاين فالتطور العلمي والتكنولوجي وكذا التقدم في مجال العلوم الصحية ساهم في القضاء على مثل هاته الأمراض الوبائية، وبذلك تمكنت العديد من الدول من خفض معدلات وفياتها بعدما كانت مرتفعة وبالتالي دخولها للمرحلة الثالثة من مراحل التحول والمتميزة بمعدلات وفيات منخفضة مع مواليد شارفت على الانخفاض أيضا.

بالرغم من رهافة الحس الذي يُميز علامتنا إلا أننا نجده قد أهمل الطور التقليدي والبدائي الذي يسبق مرحلة الانتقال الديمغرافي والمتميز بارتفاع معدلات الوفيات والمواليد معًا. ولعل ابن خلدون لم يلاحظ جانب التحول الديمغرافي في الأمم الأخرى لذلك انحصرت نظريته حول الدورة السكانية في المغرب والمشرق الإسلامي فقط، ولو أنه أسقط نظريته على العالم كله لاكتشف المرحلة السابقة للمرحلة الأولى التي ذكرها في نظريته أي المرحلة البدائية. وعموما تبقى القواسم المشتركة بين الانتقالية الديمغرافية وبين ما جاء به صاحب المقدمة متمثلة في أن كلا منهما اهتم بدراسة مختلف الأطوار التي مرّ بها النمو السكاني خلال حقبة زمنية معينة، وذلك بتقسيم هذا النمو إلى مراحل وفقا لاتجاه معدلات المواليد والوفيات.

خاتمة

لم تكن أبحاث المهتمين بالدراسات الخلدونية من الناحية الديمغرافية مستوفيةً كما هو الحال بالنسبة إليها من الناحية الاجتماعية والتاريخية وحتى الاقتصادية منها، فإذا كان احتفاظنا للفكر الخلدوني بهويته التاريخية–الاجتماعية والاقتصادية ضرورة تفرضها المنهجية العلمية، فإن ذلك لا يمنعنا من التمعن في المجهود الفكري لصاحب المقدمة من أجل استيعاب الفكر العلمي السكاني، فالنظر مثلا إلى المسألة الديمغرافية في بعدها الانتقالي يجعلنا نعتقد أن ابن خلدون كان رائدا لعصره بعمق ما توصل إليه في عصور لم تكن مهيأة للانتفاع به وبآرائه، ولو أن البحوث تواصلت بعده لتوسعت في التحليل لتؤكد أنه كان من الضروري منذ زمن بعيد التخطيط للانتقالية الديمغرافية، وذلك قبل مجيء تومسون وأدولف لندريه وكذا فرانك نوتستاين، ويدخل هذا كله ضمن إطار الحداثة الفكرية المعاصرة.

المراجع

1) إبراهيم أحمد، سعيد. (1997). أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية. سوريا. منشورات جامعة حلب.

2) الجابري، محمد عابد. (1994). فكر ابن خلدون –العصبية والدولة– ط 6. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

3) حالي، محمد. (1 جانفي 2015). الديمغرافيا التاريخية للمغرب الوسيط من خلال تاريخ ابن خلدون. مجلة جغرافية المغرب. استرجعت بتاريخ: 12 أوت 2016 على الموقعmagazine-geo.blogspot.com

4) حماد، عبد القادر. شقفة، أشرف حسن. (2015). دراسات في الجغرافيا البشرية. ط 1. عمان. دار فضاءات للنشر والتوزيع.

5) الزغبي، أحمد. (2001). مقدمة ابن خلدون. بيروت. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

6) طعم الله، خميس. (2012، 12 ماي). المسألة الديمغرافية عند ابن خلدون. استرجعت بتاريخ: 12 أوت 2016 على الموقع https://ar-ar.facebook.com

7) فتحي محمد، أبو عيانة. (1989). دراسات في الجغرافيا البشرية. دار المعرفة الجامعية.

8) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية. (2012). تحليل الوضع السكاني في العراق 2012. التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية.

9) محمد الدرويش، عبد الله. (2004). مقدمة ابن خلدون. ط 1. ج 1. دمشق. دار يعرب للتوزيع.

10) مطير الشمري، عماد. نغم، اكرم. (8 نوفمبر 2012). الأفكار السكانية في كتابات ابن خلدون. مؤتمر"ابن خلدون: علاّمة الشرق والغرب". جامعة النجاح نابلس.

11) هاشم نعمة، فياض. (2012). دراسة العلاقة بين الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية–الاقتصادية. الدوحة. قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

12) وافي علي، (عبد الواحد. دون سنة نشر). عبد الرحمان ابن خلدون: حياته وآثاره ومظاهر عبقريته. مكتبة مصر.

13) وافي علي، عبد الواحد. (2014). مقدمة ابن خلدون. ط 7. ج 1. مصر. دار نهضة مصر للنشر والتوزيع.

14) وافي علي، عبد الواحد. (2014). مقدمة ابن خلدون. ط 7. ج 2. مصر. دار نهضة مصر للنشر والتوزيع.